دُرّة الغوّاص
لنشر مكنون العلم ومصونه

قوانين الإملاء

الدكتور
فيصل بن علي المنصور
مدرس العربية بجامعة أم القرى

دُرّة الغوّاص
لنشر مكنون العلم ومصونه

قوانين الإملاء

الدكتور
فيصل بن علي المنصور
مدرس العربية بجامعة أم القرى

بطاقة فهرسة دار الكتب والوثائق المصرية

المنصور، فيصل بن علي

قوانين الإملاء/ فيصل بن علي المنصور.- القاهرة: درة الغواص لنشر مكنون العلم ومصونه، ٢٠٢٣

ص ٢١٦؛ ١٧× ٢٤ سم

الترقيم الدولي- تدمك (ISBN): ٢-٥-٨٦١٠٣-٩٧٧-٩٧٨

رقم الإيداع: ٣٢٩٣ /٢٠٢٢م

١- اللغة العربية - قواعد الإملاء والهجاء

أ- العنوان

ديوي ٤١٨,١

الطبعة الأولى

ربيع الأول ١٤٤٥هـ/ أكتوبر ٢٠٢٣م

دُرَّةُ الغَوَّاص
لِنَشْرِ مَكْنُونِ العِلْمِ ومَصُونِهِ

شركةٌ مقيَّدة لدى وزارة الاستثمار والتعاوُن الدَّوْلي
وعضو اتحاد الناشرين المصريين

جوال / واتساب: ٠٠٢٠١٠٢٠٦١٨٢١٤
بريد إلكتروني: DorratAlghwas@gmail.com
فيسبوك / تويتر: DorratAlghwas (درة الغواص)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدِّمةٌ

الحمدُ للهِ. والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللهِ. أمَّا بعدُ:

فهذا كتابٌ أودعتُه (قوانينَ الإملاءِ) كما يُنبئُ عن ذلك عنوانُه. وهو في الحقِّ كتابانِ في كتابٍ، أحدُهما متنٌ، والآخَرُ حاشيةٌ على هذا المتنِ.

فأمَّا متنُه فإنِّي تحرَّيتُ فيه خِصالًا، مِنها أنِّي أدَرْتُه على حقيقةِ الإملاءِ بعدَ إذْ شرحتُها وبيَّنتُها، فقدَّمتُ ذكرَ أصولِه قبلَ الإفضاءِ إلى تفصيلِ فروعِها، وأثْبَتُّ مطَّرِدَ قوانينِه قبلَ الإخبارِ عن شواذِّها، وهو أمرٌ لا تكادُ تجدُه في شيءٍ من كُتُبِ الإملاءِ معَ أنَّه مِن مُقتضَياتِ إحكامِ هذه الصِّناعةِ ومِنَ العَونِ للمتعلِّمِ على فَهمِها وإدراكِ حدِّها وعلى معرفةِ وجهِ التَّدبيرِ في ترتيبِ أبوابِها وانشعابِ مسائلِها. (وكلُّ كلامٍ أتيتَ على فرعِه ولم تُخبِرْ عن أصلِه فهو خِداجٌ لا غَناءَ عندَه وواهنٌ لا ثباتَ له)[1].

فلمَّا شرحتُ حقيقتَه وسوَّيتُ حدَّه واستمددتُّ مِنه حصرَ أصولِ الإملاءِ الخمسةِ عُدتُّ إلى كلِّ أصلٍ منها فنَتَجتُه ما يقتضيه من فروعٍ ومسائلَ، وسَلْسَلْتُها على وجهٍ من المنطقِ راعيتُ فيه التَّقنينَ والحَدَّ، والتَّصنيفَ والعَدَّ، وألحقتُ به مسائلَ طالَما نُحِّيَتْ عنه، ونفيتُ عنه مسائلَ ربَّما ضُمَّتْ إليه وما هي منه،

---

(١) «رسائل الجاحظ ٤/ ٦٥».

كلَّ ذلك تعويلًا على ما قدَّمتُه من تِبيانِ حقيقتِه. ولم أرَ أن أُورِدَ من المسائلِ إلَّا ما تكثُرُ الحاجةُ إلى معرفتِه دونَ المسائلِ النَّادرةِ التي لا تستدعيها الحاجةُ إلَّا في الأحايينِ القليلةِ التماسًا منِّي لخِفَّتِه وكراهيةَ أن يطولَ على النَّاظرِ فيه فيكونَ طولُه داعيةً إلى استثقالِه.

ومِن ذلك أنِّي اعتمدتُّ في المتنِ المذهبَ المعمولَ به في عصرِنا، فإن كانَ للمعاصرين غيرُما مذهبٍ اقتصرتُ على أشْيَعِها، فإن تقاربتِ المذاهبُ في الشُّيوعِ اخترتُ أرجحَها عندي إذْ كنتُ إنَّما أبغِيه مَرْجِعًا للكُتَّابِ والطُّلَّابِ ولعامَّةِ النَّاسِ يعرِفون به قوانينَ الإملاءِ التي جرى العمَلُ علَيها وانتهى الاصطلاحُ إليها، فليس يُنكَرُ على الآخذِ بها والمستعمِلِ لها.

وأمَّا حاشيتُه فإنِّي جعلتُها مثابةً للمستفتي ومادَّةً للمستزيدِ ففصَّلتُ فيها حكايةَ سائرِ المذاهبِ المعمولِ بها، ونكَّبتُ عن ذكرِ المذاهبِ والآراءِ التي لم يصقُلْها الإلْفُ ولم يسوِّغْها الاصطلاحُ، وذلك أنِّي ألفيتُ في كثيرٍ من الكُتُبِ المتعاوَرةِ آراءً لم تجاوِزْ أصحابَها ولم تُرزَقْ من النَّاسِ حظًّا ولا قَبولًا، ورأيتُ فيها مذاهبَ كانَ معمولًا بها قبلَ اليومِ، فاليومَ لا يُعمَلُ بها ولا يؤنَسُ إليها، وربَّما غُلِّطَ متبِّعُها، فلم أعتدَّ بشيءٍ من ذلك إذْ كانَ غرضي التَّعريفَ بالاصطلاحِ الجاري والدَّلالةَ عليه. على أنَّ في الإملاءِ مسائلَ فيها مَجالٌ رَحْبٌ للإصلاحِ ومضطربٌ واسعٌ لمعاودةِ النَّظرِ وتصريفِ القولِ، وليس مِن رَشادِ الرَّأيِ تكبيلُه بأغلالِ التَّقليدِ ومسايرةِ العُرفِ، فإنَّ الاصطلاحَ قد يتبدَّلُ والعُرفَ قد يتحوَّلُ، ولولا ذلك لانتهتْ إلينا قوانينُ الإملاءِ كما كانَتْ أيامَ وضعِها الأوَّلِ. وهل يكونُ الاصطلاحُ إلَّا بواحدٍ من النَّاسِ يبتدرُ الرَّأيَ يراهُ فيُشيِّعُه عليه الرَّجلُ والرَّجلانِ والثَّلاثةُ ثمَّ لا ينفكُّ يفشو ويَسِيحُ ويكثُرُ الآخذون به والمتَّبعون له حتى يصبحَ

بعدَ دهرٍ هو اصطلاحَ النَّاسِ ورأيَهم، ولكنَّ الإقدامَ على مِثْلِ ذلك لا ينبغي أن يكونَ إلَّا لِحاجةٍ قائمةٍ وعن معرفةٍ صحيحةٍ وبعدَ أناةٍ وطولِ نظرٍ. وهو على كلِّ حالٍ أمرٌ خارجٌ عن سبيلِ كتابِنا هذا.

وقد بيَّنتُ في كلِّ قولٍ من هذه الأقوالِ مقدارَ القائلين به من المعاصرين معتمدًا في ذلك على بعضِ طُرُقِ السَّبرِ والتَّقديرِ من استفتاءاتٍ وغيرِها، ونسَبْتُه إلى مَن قالَ به من المتقدِّمين لتُعرَفَ منزلتُه عندَ أهلِ العلمِ ولئلَّا يُسارِعَ مسارعٌ إلى تخطئتِه والنَّكيرِ على متبِّعِه. وقد أحوجَني ذلك إلى أن أقرأَ جميعَ ما كُتِبَ في الإملاءِ من كتابٍ مفردٍ أو مشترَكٍ حتَّى عامِ (٥٠٠هـ) وكثيرًا ممَّا كُتِبَ بعدَ ذلك. وقد احتججتُ لكلِّ قولٍ منها بما حضرَني من الحُجَجِ، منها ما أدلَى به أصحابُ القولِ، ومنها ما ولَّدتُه لهم بما لا يقصِّرُ عن غايةِ حُجَّتِهم لو تكلَّفُوها إرادةً منِّي لإبرازِ ما في الإملاءِ من حُجَجٍ عقليَّةٍ وعِلَلٍ منطقيَّةٍ، فلقد ألفيتُه متهضَّمَ الجانبِ مبخوسَ الحظِّ والنَّصيبِ كأنَّما هو تقاليدُ تُتوارَثُ وآدابٌ تُحفَظُ وتؤدَّى، فلا صيُّورَ له إلى عقلٍ أو نظرٍ أو تحقيقٍ!

ولستُ أدَّعي أنِّي أحطتُ بالمعمولِ به من أقوالِ المعاصرين ولا أزعُمُ أنِّي استوفيتُ نسبةَ الأقوالِ المذكورةِ إلى جميعِ القائلين بها من المتقدِّمين ولا أنِّي أشبَعْتُ الاحتجاجَ لكلِّ واحدٍ منها، وإنَّما سُقتُ ما تناوشَتْه يدِي ولم تتضايَقْ عنه مَقدرتي مراعيًا في ذلك ما توخَّيتُه في الكتابِ من لزومِ القصْدِ ومجانبةِ الإسهابِ ومقتصِرًا على القدرِ الذي تقعُ به الكفايةُ وتنتفي معَه الشُّبهةُ ويُغني في الدَّلالةِ على حالِ القولِ ومَبْلَغِه من الشُّهرةِ والقَبولِ وعلى رأيِ العلماءِ فيه على اختلافِ الأزمانِ.

وقد اتَّبعتُ في هذا الكتابِ منهجًا قائمًا وجريتُ على اصطلاحاتٍ مرعيَّةٍ

لا تخفى على مَن قرأه قراءةَ تفهُّمٍ واستبصارٍ، وربَّما خالفتُ ما التزمتُه لنُكتةٍ أرومُها أو غرضٍ أقصِدُ إليه. وقد كتبتُه على وَفقِ المذاهبِ الإملائيَّةِ التي أثبتُّها في المتنِ وإن كانَ بعضُها خلافَ الرَّاجحِ عندي، وذلك لئلَّا يخالفَ التَّطبيقُ التَّنظيرَ فيُحدِثَ ذلك شيئًا من اللَّبسِ لدى القارئِ.

هذا وإنَّ لي في الإملاءِ آراءً لم يَجْرِ عليها العملُ في عصرِنا، ولكنِّي عزلتُها عن هذا الكتابِ، فلم أذكرْ شيئًا منها لا في المتنِ ولا في الحاشيةِ حذَرًا من خروجِ الكتابِ عن غرضِه. وإن يشأِ اللهُ أبسُطِ القولَ فيها في مقامٍ آخرَ.

وأشكرُ لكلِّ مَن رفَدَني بفائدةٍ أو دلَّني على مصدرٍ أو أشارَ عليَّ بمشورةٍ. ومنهم الدُّكتورُ أسامةُ الشيرانيُّ والأستاذُ بلالٌ الخليليُّ والأستاذُ صفاءٌ البياتيُّ والدُّكتورُ فهدٌ العبريُّ. وأخصُّ بالشُّكرِ الأستاذةَ عائشةَ بِنتَ عليٍّ، فقد قرأتِ الكتابَ كلَّه ومنَحتْه لطيفَ عنايتِها وصبَّتْ عليه دَقيقَ نظرِها فوقفَتْني على مواضعَ من الخطأِ والخلَلِ فأصلحْتُها وانتفعتُ بذلك أعظمَ الانتفاعِ. والحمدُ للهِ أوَّلًا وآخرًا.

وكتبَه:

أبو قصيٍّ

فيصلُ بنُ عليٍّ المنصورُ

٣/ ١٢/ ١٤٤٤هـ

القسمُ الأوَّلُ: الإملاءُ

مقدِّمةٌ في علمِ الإملاءِ

تعريفُه:

هو عِلْمٌ يَدرُسُ الأصولَ التي تُحقِّقُ التوافقَ بينَ المكتوبِ والمنطوقِ وما يشذُّ عنها.

أسماؤُه:

له أسماءٌ، منها (الكِتابُ) و(الهِجاءُ) و(الخطُّ) و(الرَّسمُ) و(الإملاءُ). وأقدمُها (الكِتابُ). وأحدثُها (الإملاءُ). وهو مِن اصطلاحِ التُّركِ. ومِن أوَّلِ مَنْ ذكرَه بهذا الاسمِ طاشكُبري زادَةُ (ت٩٦٨هـ)، سمَّاه (علمَ إملاءِ الخطِّ العربيِّ). وإنما سُمِّيَ بذلك لأنَّه كانَ مِن عادةِ معلِّمِ هذا العِلْمِ أن يمتحنَ معرفةَ طُلَّابِه بقواعدِ الكتابةِ وإتقانَهم لها من طريقِ الإملاءِ، أي: بأن يُمليَ عليهم فيكتبوا. وقد أصبحَ هذا المصطلحُ هو الشائعَ في زمانِنا، وتُرِكَ ما سِواه.

مظانُّ مسائلِه:

القسمُ الأولُ: كتبُ الإملاءِ المستقلَّةُ:

هي كثيرةٌ. وأقدمُ ما وقعَ إلينا منها «الهِجاءُ والعلمُ بالخطِّ» لداوودَ بنِ أبي طَيبةَ (ت٢٢٣هـ) -وهو كوفيُّ المذهبِ- فـ«الخطُّ» للمبرِّدِ (ت٢٨٥هـ) -وهو قطعةٌ يسيرةٌ- فـ«الخطُّ» لابنِ السَّرَّاجِ (ت٣١٦هـ) فـ«الخطُّ» للزجَّاجيِّ (ت٣٤٠هـ)

فـ«الكِتابُ» لابنِ دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) المطبوعُ باسمِ (الكُتَّابِ)، وهو غلَطٌ. ومنها «شرحُ وسيلةِ الإصابةِ في صنعةِ الكتابةِ» لابنِ خطيبِ الدَّهشةِ (ت٨٣٤هـ). وهو شرحُ منظومةٍ له أيضًا.

ومِن أهمِّ كتبِ المعاصرين في الإملاءِ «المطالعُ النَّصريَّةُ للمطابعِ المِصريَّةِ في الأصولِ الخَطِّيَّةِ» لنصرٍ الهُورينيِّ (ت١٢٩١هـ) و«كتابُ الإملاءِ» لحسينٍ والي (ت١٣٥٤هـ) -وقد قيلَ: (إنَّه أوَّلُ من جعلَ كلمةَ (الإملاءِ) عنوانًا لكتابٍ في هذا العلمِ)- و«قواعدُ الإملاءِ» لعبدِ السلامِ هارونَ (ت١٤٠٨هـ). وهو متنٌ مختصَرُ العبارةِ جامعٌ لكثيرٍ من المسائلِ.

القسمُ الثاني: ما ضُمِّنَ في كتبِ الأدبِ والكُتَّابِ:

أقدَمُ ما وقعَ إلينا منها ما ضُمِّنَ في «أدبِ الكاتبِ» لابنِ قُتيبةَ (ت٢٧٦هـ) في بابِ (تقويمِ اليدِ). ومنها ما ضُمِّنَ في «أدبِ الكُتَّابِ» لأبي بكرٍ الصُّوليِّ (ت٣٣٥هـ) و«صناعةِ الكُتَّاب» لأبي جعفرٍ النحَّاسِ (ت٣٣٨هـ) و«صُبحِ الأعشى في صناعةِ الإنشا» للقَلْقَشَنْديِّ (ت٨٢١هـ).

القسمُ الثالثُ: ما ضُمِّنَ في كتبِ النحوِ أو الصرفِ:

منها ما تضمَّنَه كتابُ «الجُمَلِ» للزجَّاجيِّ (ت٣٤٠هـ) و«المقدِّمةِ المُحسِبةِ» لابنِ بابَشاذَ (ت٤٦٩هـ) و«الغُرَّةِ في شرحِ اللُّمَعِ» لابنِ الدَّهَّانِ (ت٥٦٩هـ) -وقد طُبِعَ مُفْرَدًا باسمِ «بابِ الهجاءِ»- وكتابُ «الشافيةِ» لابنِ الحاجبِ (ت٦٤٦هـ) و«تسهيلِ الفوائدِ» لابنِ مالكٍ (ت٦٧٢هـ) و«هَمْعِ الهوامعِ» للسُّيوطيِّ (ت٩١١هـ). وكذلك شروحُ هذه الكتبِ ولا سيَّما «التذييلِ والتكميلِ» لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ (ت٧٤٥هـ). وقد طُبِعَ منه (بابُ الهجاءِ) مفردًا أيضًا.

واضعُه:

ليس للإملاءِ واضعٌ واحدٌ، وإنما تتابعَ على وضعِه جماعاتٌ من الناسِ في أزمانٍ متفاوتةٍ، على خلافٍ في نسبةِ بعضِ ذلك.

- فأمَّا صُوَرُ حروفِه نحوُ (ب) (س) (ط) فمأخوذةٌ من الخطِّ النَّبطيِّ المأخوذِ من الخطِّ الآراميِّ[1] إلَّا أنَّها لم تكنْ منقوطةً. والذي اخترعَ النَّقْطَ -ويُسمَّى نَقْطَ الإعجامِ- نصرُ بنُ عاصمٍ اللَّيثيُّ (ت٨٩هـ) بأمرٍ من الحجَّاجِ بنِ يوسفَ الثقفيِّ، فجعَلَ للباءِ نقطةً مِن تحتِها وللتاءِ نقطتين مِن فوقِها وللثاءِ ثلاثَ نُقَطٍ من فوقِها. وكذلك صنَعَ في سائرِ الحروفِ[2].

---

(١) هذا ما انتهى إليه المحدَثون. وهم لا ينسُبون ذلك إلى واضع بعينه، وإنما يرونه حدَثَ شيئًا فشيئًا. أما المتقدمون فهم على فريقين، فريق يرى أنَّه توقيف من الله تعالى وأنَّه علَّمَه آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وعليه ابنُ فارس (ت٣٩٥هـ) «الصاحبي ١٢». وحجتُه ظاهرُ قوله تعالى: ﴿الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق]. وفريق يرى أنَّه اختراعٌ بشريٌّ. ثم اختلف هؤلاء بين أن يكون مخترعُه آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أو إسماعيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أو حِمْيَرَ بنَ سبأ أو جماعةً أسماؤهم: أَبْجَدْ وهوَّزْ وحُطِّي وكَلَمُنْ وسَعْفَصْ وقَرَشَتْ، وأنَّهم كتبوا الحروف على أسمائهم، أو ثلاثةَ نفر هم: مُرامِر بن مُرَّة وأَسْلَم بن سِدرة وعامر بن جَدَرة. ويزعمون أنَّ الذي وضعَ منهم صُوَر الحروف هو مُرامِر. وقيل غيرُ ذلك. ومِن أصحاب هذا الفريق من زعم أنَّه مأخوذ من خطِّ المسنَد الحِمْيَري، ومنهم من زعم أنه مأخوذ من الخطِّ السُّرياني، ومنهم مَن يُفهَم منه أنَّ الخطَّ العربي وُضِع ابتداءً غيرَ مأخوذ من شيء قبله. وحُجَجُهم في هذا كلِّه بعضُ الروايات المأثورة. وليس في تحقيق هذه المسألة كبير طائل.

(٢) هذا القول المشهور. وذهب بعضهم إلى أنَّ النَّقْط كان معروفًا قبل نصر. ومِن أقوى حُجَجهم في ذلك عِدَّةٌ من النقوش المؤرَّخة قبل زمن نصر. وبعضُ المتقدمين ينسب ذلك إلى عامر بن جَدَرة. والمخالفون يشكِّكون في الاحتجاج بهذه النقوش ويجوِّزون أن يكون نَقْطها من إلحاق بعض المتأخرين.

- وأمَّا شَكْلُ الحروفِ أو ضبطُها -ويُسمَّى نَقْطَ الإعرابِ- فقد ابتدأ وضعَه أبو الأَسْودِ الدُّؤَلِيُّ (ت٦٩هـ)، فابتكرَ صُورًا للفتحةِ والضَّمَّةِ والكسرةِ والتنوينِ، وجعلَ صورةَ الفتحةِ نقطةً فوقَ الحرفِ، وصورةَ الكسرةِ نقطةً تحتَه، وصورةَ الضَّمَّةِ نقطةً بينَ يديه، فإن كانَ الحرفُ منوَّنًا فنقطتين.

فلمَّا جاءَ الخليلُ بنُ أحمدَ (ت١٧٥هـ) غيَّرَ نَقْطَ الإعرابِ الذي وضعَه أبو الأسودِ إلى النَّقْطِ المعروفِ اليومَ حينَ كثُرَ الالتباسُ بينَ النَّقْطينِ نَقْطِ الإعرابِ ونَقْطِ الإعجامِ، فجعلَ الضَّمَّةَ واوًا صغيرةً والفتحةَ ألفًا مبطوحةً والكسرةَ رأسَ ياءٍ لأنَّ هذه الحركاتِ أبعاضُها. فإن كانت منوَّنةً فاثنتين. واخترعَ علامةً للشَّدَّةِ (ّ)، واشتقَّها مِن أوَّلِ لفظِ (شديدٍ)، وعلامةً للسكونِ (ْ)، واشتقَّها مِن أوَّلِ لفظِ (خفيفٍ)، وعلامةً للهمزةِ (ء)، واشتقَّها مِن رأسِ حرفِ العينِ لاشتراكِهما في المخرجِ.

- أمَّا قوانينُ الإملاءِ وأحكامُه مِن زيادةٍ وحذفٍ وتعدُّدِ صُوَرٍ ونحوِ ذلك فلها عِلَلٌ مختلِفةٌ تُذكرُ في مواضعِها.

أنواعُه:

الإملاءُ ثلاثةُ أنواعٍ:

١. إملاءُ المصحفِ. ولا يُقاسُ عليه لِما فيه من كثرةِ الاختلافِ والشذوذِ، على أنَّه يُستأنَسُ به في الجُملةِ، ولا سيَّما ما اطَّردَ منه.

٢. إملاءُ العَروضِ. وهو إملاءٌ قياسيٌّ لا شذوذَ فيه لأنَّه يقومُ على كتابةِ كلِّ ما يُنطقُ وتركِ كتابةِ كلِّ ما لا يُنطقُ. وهو خاصٌّ بعلمِ العَروضِ.

٣. الإملاءُ الاصطلاحيُّ. وهو في منزلةٍ بينَ النوعينِ السابقين، وذلك أنَّ فيه

أقيسةً مطَّرِدةً، ولكنَّها ليست في اطِّرادِ إملاءِ العَروضِ، وشواذَّ، ولكنَّها ليست في قدرِ شذوذِ إملاءِ المصحفِ. وهذا النوعُ هو ما عليه الناسُ. وهو الذي سنتناولُه.

فَضْلُه:

مِن الدليلِ على فضلِ هذا العِلْمِ أنَّه أوَّلُ ما يتعلَّمُه الصَّبيُّ حينَ يتعرَّفُ صُوَرَ حروفِ الهجاءِ وطُرُقَ كتابتِها. وليس مِن أحدٍ يخطُّ حرفًا إلَّا وهو مفتقرٌ إليه ومحتاجٌ إلى معرفتِه، ولولا ذلك لم يَفرُقْ بينَ الحروفِ المتشابهةِ ولم يَعرفْ ما يُفْصَلُ منها وما يُوصَلُ، وما يُزادُ منها وما يُنقصُ. ولا يزالُ الناسُ إلى اليومِ يَعيبون مَن يُخْطِئُ في الإملاءِ ويرون أنَّ ذلك ممَّا يَغُضُّ من قَدْرِه ويحُطُّ من مرتبتِه، ويستدلُّون به على محَلِّه من متانةِ العِلْمِ ومن صِحَّةِ الفَهْمِ.

❁❁❁

مَدْخَلٌ

حقُّ المكتوبِ أن يطابقَ المنطوقَ ويؤدِّيَه كما هو لأنَّ الكتابةَ نائبةٌ عن النطقِ وممثِّلةٌ له، فمَثَلُها كمَثَلِ مسجِّلِ الصوتِ لا يغادرُ شيئًا ممَّا سمِعَه ولا يغيِّرُه ولا يزيدُ عليه، ولكنَّ في الإملاءِ مواضعَ وألفاظًا شذَّت عن ذلك فخرجَت عن مُقتضَى هذه المطابَقةِ. وذلك يوجبُ معرفةَ أصولِ المطابقةِ ومعرفةَ ما شذَّ عنها.

والأصولُ التي تتحقَّقُ بها مطابقةُ المكتوبِ للمنطوقِ خمسةٌ، عليها مَدارُ الإملاءِ. وسنعرضُها واحدًا واحدًا ونبيِّنُ في كلِّ أصلٍ منها ما شذَّ عنه. وهي بالإجمالِ:

الأصلُ الأوَّلُ: الأصلُ في كلِّ حرفٍ وفي كلِّ علامةٍ أن تكونَ له صورةٌ واحدةٌ لا تتعدَّدُ لأنَّ المنطوقَ واحدٌ، فلا وجهَ لتعدُّدِ صُوَرِه.

الأصلُ الثاني: الأصلُ في المكتوبِ أن يكونَ مطابقًا للمنطوقِ من غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ، فلا يُزادَ فيه شيءٌ لا يُنطَقُ، ولا يُحذفَ منه شيءٌ ممَّا يُنطقُ.

الأصلُ الثالثُ: إذا وقعَ في الحرفِ إبدالٌ وكانَ مقتضِيه متَّصلًا بالكلمةِ نفسِها فالأصلُ أن يُرسمَ بحسَبِ حالِه الراهنةِ بعدَ الإبدالِ لا بالنظرِ إلى حالِه السابقةِ.

الأصلُ الرابعُ: الأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تُكتبَ مفصولةً عن غيرِها.

الأصلُ الخامسُ: الأصلُ في الرسمِ مراعاةُ حالِ الوقفِ والابتداءِ، فإذا كانَ للكلمةِ في الابتداءِ والوقفِ حالٌ تخالفُ حالَها في الوصلِ فالمُراعَى هو حالُ الابتداءِ والوقفِ، ما عدا الشَّكلَ، فالمُراعَى فيه حالُ الوصلِ.

ويوضعُ التنوينُ تحتَ الحرفِ إن ولِيَ كسرةً نحوَ (مررتُ بزيدٍ)، وفوقَه إن ولِيَ ضمَّةً أو فتحةً نحوَ (جاءَ زيدٌ) و(رأيتُ زيدًا) و(رأيتُ فتًى)(١).

= لانتفاء اللبس «الكِتاب ١٠٢». وتركُ إثباته محكيٌّ عنهم طلبًا للإيجاز إلَّا قبل أحرف الإظهار «النقط والشكل ١٠٢، ١٠٣» (لأبي حاتم السِّجِسْتاني، المضمَّن في «علم النقط والشكل»).

(١) للمعاصرين في موضع تنوين النصب مذهبان:

أ- وَضْعُ التنوين على الحرف الذي يسبق الألفَ نحو (رأيت زيدًا) و(فتًى). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. وقالَ به من المتقدمين **الخليل بن أحمد** (ت١٧٥هـ) **وأصحابُه** «النقط والشكل ٥٤» (لابن السرَّاج، المنشور في مجلة «نامه بهارستان، ع١٥») و«المحكم ١٧٧» (للداني). وهو الراجح.

ب- وَضْعُه على الألف نحو (رأيت زيداً) و(فتىً). وهو مذهب **كثير من المعاصرين**. وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٢، ط الثالثة». وقالَ به من المتقدمين **أبو محمد اليزيدي** (ت٢٠٢هـ) «النقط والشكل ٥٤» (لابن السرَّاج)، **وأبو عمرو الداني** (ت٤٤٤هـ)، ونسَبَه إلى **جمهور النُّقَّاط** «المحكم ١٨٠».

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم فيما تُحمَل عليه وفي جهة اعتبارها، فأما أصحاب المذهبِ الثاني فرأوا أنَّ الألف بدَل من التنوين، وذلك يوجب أن يكون موضعهما واحدًا لأنَّ البدل نائبٌ عن المبدَل منه، فرسموا التنوين على الألف. وأما أصحاب المذهب الأول فرأوا أنَّ الألف وإن كانت بدَلًا من التنوين فهما مختلفَا النوع، فالألف حرف، والحروف يُراعى فيها حالُ الوقف والابتداء. ومن أجل هذا أُثبِتَ رسْمُها مع أنَّها لا تُنطق في الوصل، اعتبارًا بنطقها عند الوقف عليها، والتنوينُ معدودٌ من الشَّكل، والشَّكلُ يُراعى فيه حالُ الوصل لا حالُ الوقف، فأُثبِتَ رسمُه لأنَّه يُنطق في الوصل، كما يُثبَت رسمُ تنوين الرفع والجرِّ، فلكلٍّ واحد منهما جهةٌ غيرُ جهة الآخَر. وإذن لا فرق بين تنوين النصب وتنوين الرفع والجرِّ، وكما يوضع تنوين الرفع والجرِّ على الحرف أو تحتَه كذلك ينبغي أن يُصنَع بتنوين النصب. هذا مع أنَّ رسم التنوين على الألف يقتضي رسْمَ الفتحة عليها أيضًا لأنَّ هذه الصورة (ً) مركَّبةٌ من صورة الفتحة وصورة التنوين اللاحق لها، ولا وجهَ سائغًا لهذا.

- فأمَّا الأسماءُ فمنها أسماءٌ غيرُ مصادرَ، وأسماءٌ مصادرُ، فأمّا غيرُ المصادرِ فستَّةٌ فقط، وهي اِسمٌ[(١)]، واِستٌ، واِبنٌ (وفرعاها اِبنُمٌ، واِبنةٌ)، واِمرُؤٌ (وفرعُها اِمرأةٌ)، واِثنانِ وإن كانَ علَمًا على اليومِ المعروفِ[(٢)] (وفرعُها اِثنتانِ)، وايمُنٌ (وفرعُها ايمُ).

= أدخِلْ على الهمزة واوًا، فإن نطقتَها فهي همزة قطع، وإن حذفتَها في النطق فهي همزة وصل نحو (تعال واحضُرْ وأَحضِرْ كتابك)، الأُولى وصلٌ، والثانية قطعٌ.

(١) حركة الهمزة في (اسم) وأخواتها لا تُنطق إلَّا إذا قُطِعَتِ الهمزةُ عند الابتداء، ولا تُنطق في وصل الكلام.

(٢) للمعاصرين في نوع همزة (الاثنين) علَمًا على اليوم المعروف مذهبان:

أ- القول بوصل همزته، فيُكتب (يوم الاثنين). وهو قول أكثر المعاصرين. وهو قول المتقدمين لا يعرفون غيرَه. وهو الراجح.

ب- القول بقطع همزته، فيُكتب (يوم الإثنين). وهو قول كثير من المعاصرين. وعليه رأي مجمع اللغة العربية بدمشق «قواعد الإملاء ٤، ط الثالثة». وزعَمَ بعضهم أنَّه مذهب ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ).

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في الاسم إذا تحوَّل علَمًا وفيه قبل العلمية حُكْمٌ لا يغلب على الأسماء أفيبقى على حالِه أم يُحمَل على الغالب في الأسماء. فذهبَ أصحاب المذهب الثاني إلى أنَّه انتقلَ بالعلمية من نوع إلى نوع فوجبَ حملُه على الغالب في الأسماء. ولهذه العلَّة رأوا قطع همزة (الاثنين) لأنَّ الوصل ليس أثيلًا في الأسماء. وذهبَ أصحاب المذهب الأول إلى أنَّه لم يزَل اسمًا كما كان قبل العلمية، فلا يصحُّ أن يُتقاضَى ما سُوِّغه قبلَها، فإنما مَثَلُه كمَثَل المنتقل من زاوية في الغرفة إلى زاوية أخرى منها. ولهذا يرون بقاء همزته موصولة. ويشهَد لهذا إبقاؤُهم اسم (امرئ القيس) موصولَ الهمزة وهو علمٌ. بل بلغَنا عنهم وصلُ همزة (اثنين) بعينها في أبيات صحيحة من الشعر كقول حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «ديوانه ٢٠٨»:

بأبي وأمِّي مَن شهدتُ وفاتَه ... في يوم الاثنينِ النبي المهتدي =

والاِستُ: العَجُزُ. والاِبنُمُ: بمعنى الابنِ. وايمُنٌ: جمعُ (يمينٍ)، وهي كلمةٌ يُقْسَمُ بها نحوَ (وايمُنُ اللهِ لأجتهدنَّ). و(ايمُ) مخفَّفةٌ منها.

= وقول أبي صخر الهذلي «شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٣٩»:

أرائحٌ أنت يومَ اثنينِ أم غادِ ولم تسلِّم على ريحانة الوادي؟

ونصَّ عليه العلماءُ كقول الفرَّاء (ت٢٠٧هـ): (والعرب تقول: قُمْ لَان وقُمِ الَان، وصُمِ الِاثنين وصُمْ لِاثنين) «معاني القرآن ٣/ ١٠٢» [وفيه تصحيف صحَّحتُه] -وهذا نصٌّ نادرٌ لم أر من احتجَّ به- وكقولِ المبرِّدِ (ت٢٨٥هـ) أيضًا: (وتقول فيما كان عَلَمًا في الأيام كذلك في تصغير «سَبت»: «سُبَيْت» وفي تصغير «أحد»: «أُحَيْد» [و]في «الِاثنين»: «ثُنَيَّان» لأنَّ الألف ألف وصل) «المقتضَب ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦» وكقولٍ لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) تجدُه في «الصاهل والشاحج ٤٣٤» وكقول الفيومي (ت٧٧٠هـ): (ويوم الاثنين همزتُه وَصْلٌ) «المصباح المنير ٥». وهذا هو القول الصحيح الذي صدَّقَه السَّماع وشهِد عليه القياس وصرَّح به العلماء، فلا ينبغي العدول عنه.

هذا مع أنَّ تواطؤَ العلماء قديمًا وإطباقَهم على إغفال بيان قطع همزة هذه الكلمة مع فشوِّها بين الناس وكثرة جوَلانها على الألسن كافٍ في إثبات أنَّ العرب لم يكونوا يعرفون فيها إلَّا الوصل وأنَّ حُكْم هذه الكلمة علَمًا عندهم كحُكْمها اسمَ جنس، إذ لو كان حُكْمها يختلف لما أغفلوا بيانَه لما لها من الصِّيت والذِّكر.

وأما نسبتهم القطعَ إلى ابن الطراوة فإنما قال: (لأنَّ همزة الوصل إنما كانت فيه [أي: الاسم] حين كان جاريًا على الفعل، وقد خرج عن ذلك بالعلمية) «تمهيد القواعد ٤١٠٣، ٤١٠٤». وكلامه هذا إنما يُوجَّه على المصادر نحو (انطلاق) دون (اثنين) وأخواتها من الأسماء. وهو ما فهِمَه مَن نقلوا عنه كابنِ الضائع (ت٦٨٠هـ) في «شرح الجمل، القسم الأول ٢/ ٨٢٨» (المضمَّن في «ابن الضائع وأثره النحوي») وغيرِه. ومعلومٌ أنَّ المصادر إنما لحِقَتْها همزة الوصل حملًا على أفعالها. وليس كذلك (اثنان) وبابُها.

على أنَّه يجوز أن يكون ابن الطراوة إنما يحكي ما يراه القياسَ فيما يُستحدَث من الأعلام، فأما يوم (الاثنين) فإنَّه لم يزل علَمًا على وجه الدهر، وقد ثبتَ لنا بالسماع أنَّ العرب تصل همزته. على أنَّ للتبريزي (ت٥٠٢هـ) كلامًا قد يوهمُ جوازَ القطع، وهو قوله: =

ولا يغيِّرُ حكمَ الوصلِ في همَزاتِ هذه الأسماءِ ما اتَّصلَ بها من تثنيةٍ نحوَ (اسمانِ) و(ابنانِ) و(امرأتانِ)، أو نسبةٍ نحوَ (الاسميَّةِ) و(اثنينيَّةٍ). فإذا جُمِعَتْ قُطِعَتْ نحوَ (أسماءٍ) و(أبناءٍ) لأنَّ همزةَ الوصلِ حُذِفَتْ واجتُلِبَ مكانَها همزةُ القطعِ التي تكونُ في بناءِ (أفعالٍ)، فصارت كـ(أقفالٍ) و(أقلامٍ).

- وأمَّا الأسماءُ المصادرُ فتُذكرُ معَ أفعالِها.

- وأمَّا الأفعالُ فالذي همزتُه منها بالوصلِ ثلاثةُ أنواعٍ، وهي أمرُ الفعلِ الثلاثيِّ نحوَ (اكتُبْ)، وماضي الفعلِ الخماسيِّ والسداسيِّ وأمرُهما ومصدرُهما نحوَ (انطلَقَ وانطلِقِ انطلاقًا) و(استغفَرَ واستغفِرِ استغفارًا). وما سوى ذلك فهمزتُه همزةُ قطعٍ نحوَ (أَمرَ أمرًا) و(أكرَمَ وأكرِمْ إكرامًا) و(أقامَ وأقِمْ إقامةً) و(أنا أكتبُ) و(أَنطلقُ) و(أُكرِمُ)، وغيرِها.

- وأمَّا الحروفُ فحرفٌ واحدٌ فقط، وهو (أَلْ)[1] (وفرعُها (أَم) في لغةٍ لبعضِ العربِ)، فإنَّ همزتَها همزةُ وصلٍ أيًّا كانَ مدخولُها نحوَ (الرجلِ) و(العبَّاسِ) و(الذي) و(امْبرِّ) أي: (البرِّ). ومنها (البتةُ) أيضًا، فإنَّه لا يجوزُ فيها إلَّا الوصلُ كسائرِ ما تَلحقُه (أَلْ)[2].

= (قَطَعَ ألفَ «الاثنين» [يعني أبا تمام في بيتٍ له]، وذلك جائز)، وأنشدَ بيتين من الشعر قُطِعَتْ فيهما همزتُه «شرح ديوان أبي تمام ٢/ ١١٤». وينبغي أن يكون مرادُه جوازَه في الشعر لأنَّه إنما ذكرَ ذلك معلِّقًا على قطعها في شعر. ولا يُفهَم منه تجويزُه في النثر. وقطعُها في الشعر أمرٌ بيِّنٌ متَّفقٌ عليه عند العلماء.

(١) قُطِعتْ همزة (أل) هنا لأنَّها خرجَتْ عن الحرفية واستُعمِلَت استعمال الأسماء، فحُمِلَتْ على الغالب في الأسماء، وهو قطع الهمزة.

(٢) للمعاصرين في نوع همزة (البتة) ثلاثة مذاهب:

أ- القول بأنَّ همزة (البتة) همزة وصل ليس غيرُ. وهو قول أكثر المعاصرين. =

= وقالَ به من المتقدمين **الدمامينيُّ** (ت٨٢٧هـ) «تاج العروس، ب ت ت» **وابنُ حجر** (ت٨٥٢هـ) «فتح الباري ١/ ٨٤، ٧/ ٤٨٣» **والسيوطيُّ** (ت٩١١هـ) «التوشيح شرح الجامع الصحيح ٦/ ٢٦٢٦» **وابنُ الحنبلي** (ت٩٧١هـ) «عِقد الخِلاص ٢٠٥» (المضمَّن في «جهود ابن الحنبلي اللغوية») **والمُلّا عليُّ القاري** (ت١٠٤١هـ) «مرقاة المفاتيح ٥/ ٢١٣٩» **والبلغيثيُّ** (ت١٣٤٨ هـ) في رسالته «استدراك الفلتة على من قطعَ بقطع همزة البتة ١٨٧، ١٨٨» (المنشورة في «مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع٣٣») وغيرُهم. وهو الراجح.

ب- القول بأنَّ همزتها همزة قطع ليس غيرُ. وهو قول كثير من **المعاصرين**. وقال به من المتقدمين **الكِرمانيُّ** (ت٧٨٦هـ) «الكواكب الدراري ١٢/ ١٢٣» **والكفَويُّ** (ت١٠٩٤هـ) «الكُلِّيَّات ٢٠٤». وذكَرَ ابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) أنَّه **(المشهور على الألسنة)** «الفوائد العجيبة ٥٣»، يريد ألسنةَ أهل عصره.

ج- القول بجواز وصل همزتها وقطْعِها. وهو قول **بعض المعاصرين**. وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٧، ط الثالثة».

وسببُ اختلافِهم فيها اختلافُهم في قَبول الاحتجاج برواية من روَى فيها القطعَ، وهو تاج الدين الأَسفراييني (ت٦٨٤هـ)، وذلك في كتابه «اللُّباب ٧٨» إذ قال: (وقطعُ الهمزة بمعزِلٍ عن القياس، لكنَّه مسموع)، فأصحابُ المذهب الثاني يقبلون روايته هذه ويحتجون بها لأنَّه عالمٌ ثقةٌ لم يُعرَف بكذب، ولا محوِجَ له إلى ذلك. وأصحابُ المذهب الأوَّل يأبون قبولها والتعويل عليها، وذلك أنَّ آفات الرواية ليست مقصورة على الكذب، بل إنَّ منها الخطأ والوهم. وما أكثر ما يقع ذلك! والأَسفراييني منفرد بهذه الرواية على تأخُّره وبُعدِ زمنه من زمن الرواية، ولا يُعرف أحدٌ حكاها قبله. هذا مع أنَّ قَطْعَها مما تتوفر الدواعي على نقله في كتب اللغة والنحو والصرف والخطِّ وعلى الاحتجاجِ به لمسائلَ شتَّى، ومما تشرئبُّ الهمم إلى حكايته لغرابته، فإغفالُ هؤلاء العلماء جميعًا لهذا الأمر قرنًا بعد قرن مع تظاهر الأسباب الداعية إلى ذكره كافٍ في الدلالة على أنَّهم وَهُم أهلُ الرواية ونقَلةُ اللغة لم يبلغهم ذلك. على أنَّ الأَسفراييني لم ينقلها عن متقدم ولا ذكرَ لها شاهدًا من =

النوعُ الثالثُ: الهمزةُ المتطرِّفةُ

وهي التي تقعُ آخِرَ حرفٍ من الكلمةِ.

ولِرسْمِها ثلاثُ قواعدَ:

القاعدةُ الأُولَى:

قاعدةُ المجانسةِ. وذلك أن يُنظَرَ إلى حركةِ الحرفِ الذي قبلَها وتُرسَمَ الهمزةُ على ما يُجانسُها، فإن كانت ضمَّةً رُسِمَتْ على واوٍ نحوَ (لُؤْلُؤٍ) و(هذا امرُؤٌ)، وإن كانت كسرةً رُسِمَتْ على ياءٍ نحوَ (شاطِئٍ) و(امرِئٍ) و(سيِّئٍ) و(طيِّئٍ). ورسمُ المثالينِ الأخيرينِ على هذه الصورةِ (سيِّء) و(طيِّء) خطأٌ شائعٌ. وإن كانت فتحةً رُسِمَتْ على ألفٍ نحوَ (خطَأٍ)[1] ....

(١) إذا وقعتِ الهمزة المتطرفة المكسورة بعد فتحة فللمعاصرين فيها مذهبان:

أ- رسمُها على الألف نحو (إلى خطأٍ). وهذا مذهب أكثر المعاصرين. وهو الراجح.

ب- رسمُها تحت الألف نحو (إلى خطإٍ). وهو مذهب قليل من المعاصرين، ومذهبُ جمهور المتقدمين. وعليه ضبْطُ المصحف.

وسببُ اختلافِهم في ذلك اختلافُهم في الاعتداد بحركة الهمزة، فأصحاب المذهب الثاني يَعتدُّون بها، ولأنَّها مكسورةٌ فهم يرسمونها تحت الألف ويرونَ ذلك بابًا من الإيجاز إذ يَجمع في رمز واحد بين صورة الهمزة وصورة الكسرة كما صنعوا ذلك بالهمزة الابتدائية المكسورة نحو (إيمان). وأصحاب المذهب الأول لا يَعتدُّون بحركة الهمزة لأنَّها متطرِّفة، والمتطرِّفة لا تُراعى، بل تُعَدُّ في حكم الساكنة، قال الزجَّاجي (ت٣٤٠هـ): (وإن كانت آخرًا... نحو قولك: «الخطأ» و«النبأ» تجري مجرى المتوسطة الساكنة) «الخط ٤١». وكذلك قانون رسم الكلمة بعامَّةٍ، فإنَّه يُراعى فيها حالُ الوقف والابتداء. =

الأصلُ الرابعُ: انفصالُ الكلِمِ

الأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تُكتبَ مفصولةً عن غيرِها نحوَ (جاءَ زيدٌ) و(إنْ شاءَ اللهُ) و(عبدِ الرحمنِ) و(أبو بكرٍ). ورَسْمُ بعضِ الناسِ (إنشاءَ اللهُ) بالوصلِ خطأٌ[١].

فإن كانت بعضَ كلمةٍ لم تُفصَلْ، نحوَ ياءِ النسَبِ (مكّيٌّ) وعلامتَي التثنيةِ والجمعِ (مؤمنانِ) و(مؤمنون).

ويُستثنَى من هذا الأصلِ ثلاثةُ مواضعَ توصلُ فيها الكلمةُ بغيرِها لامتناعِ نطقِها مفصولةً عن غيرِها، والرسمُ تابعٌ للنطقِ:

الموضعُ الأوَّلُ: أن تكونَ الكلمةُ أوَّلَ جزأَي علَمٍ مركَّبٍ تركيبًا مَزْجيًّا نحوَ (حضرَموتَ) و(معْدِيْكرِبَ)[٢]، فإن لم تكنْ علَمًا فُصِلَتْ نحوَ (خمسةَ عشرَ) و(حَيصَ بَيصَ).

---

(١) والوجهُ الفصلُ بمسافةٍ بين جزأَي العلم المركَّب تركيبًا إضافيًّا نحو (عبد الرحمن) و(أبو بكر). وإلغاء المسافة بينهما بأن يُكتب (أبوبكر) هكذا يستلزم إلغاءها إذا انقلبت واوُ (أبو) ياءً فتُكتَب (أبِيبكر)، ويستلزم أيضًا طردَ ذلك في نظائرها مثلِ (أُمِّكلثوم) و(صلاحالدين). على أنَّ للمخالف أن يحتجَّ بأنَّ إلغاء المسافة في كتابة الحاسوب لم يفضِ إلى الوصل، بل لا يزال الحرفان منفصلين وإنْ كان مقدار التباعد بينهما دون المقدار الذي يكون بين الكلمتين. ونعَم، الفصل واقع، ولكنَّ نقصانه عن مقدار الفصل الذي يكون بين الكلمتين وموافقتَه المقدارَ الذي يكون بين حروف الكلمة الواحدة مخالفٌ لحُسن الخطِّ وتمام الإحكام.

(٢) فإن عُومِلَتْ معاملة المركَّب الإضافي ففيها مذهبان:

أ- الوصل أيضًا، فتُكتَب على هذا المذهب (حضرَموت) و(مَعْدِيكَرِب). وهو رأي بعض=

فيما رغبتَ فيه)(١).

(١) للمعاصرين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أ- الوصل في الجميع، فتُكتب (ممَّا) و(عمَّا) و(فيما). وهو مذهب أكثر المعاصرين. وقال به من المتقدمين **داوود بن أبي طيبة** (ت٢٢٣هـ) «الهجاء والعلم بالخط ٣٤٥» **والحريري** (ت٥١٦هـ) «درة الغواص ٤٢٦» **والصفَدي** (ت٧٦٤هـ) «الوافي بالوَفَيَات ١/ ٤٠» **وابن مالك** (ت٦٧٢هـ) إلَّا أنَّ ذلك عنده غالب لا لازم «تسهيل الفوائد ٣٣٢». وخطَّأ **أبو جعفر النحَّاس** (ت٣٣٨هـ) **مذهبَ الوصل هذا**، ورأى أنَّه (غلَطٌ لم يجرِ [على] الأصل ولا اصطلاحٍ قديم) «صناعة الكُتَّاب ١٤٩».

ب- الوصل إلَّا في (مَا) الموصولة بعد (في) خاصة نحو (كن راغبًا في ما رغبت فيه). وهو مذهب كثير من المعاصرين. وعليه رأي **لجنة الإملاء بمجمع اللغة العربية بالقاهرة** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٧» ورأيُ **مجمع اللغة العربية بدمشق**، وجوَّز وصلَ (في) بـ (ما) في الحاشية «قواعد الإملاء ٢٦، ط الثالثة». وقال به من المتقدمين **ابن قتيبة** (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٣٧، ٢٣٨». وفيه (تكلم فيما أحببت). والصواب (في ما أحببت). وهو أيضًا مذهب **ابن السرَّاج** (ت٣١٦هـ) «الخط ١٧٨» **وابن دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ)، وقالَ عن وصل (في) بـ(ما): (**وذلك رديء**) «الكِتاب ٥٢».

ج- الفصل مطلقًا، فتُكتب (من مَّا) و(عن مَّا) و(في ما) إلَّا أن تكون (ما) زائدة كما سيأتي بعد قليل. وهو مذهب **قليل من المعاصرين، ولكنَّه يصَّاعد ويزداد فشوًّا**. وعليه رأي **لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ٢٠». وممَّن ذهب إليه من المتقدمين **أبو جعفر النحَّاس** «صناعة الكُتَّاب ١٤٧، ١٤٩» **وابن بابَشاذ** (ت٤٦٩هـ) «شرح المقدِّمة المُحْسِبة ٢/ ٤٥٦» **ومجد الدين بن الأثير**؟ (ت٦٠٦هـ) «شرح وسيلة الإصابة ٩٠» **وابن عصفور** (ت٦٦٩هـ) «شرح جُمَل الزجاجي ٢/ ٣٥٨» **وابن الضائع** (ت٦٨٠هـ) «شرح الجُمَل ٤٢٥» **وأبو حيَّان** (ت٧٤٥هـ) وقالَ: (**وهو قول أصحابنا**) «التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٣٥، ٤٣٧». وجعلَها المحققُ (بعضِ أصحابنا). ولا يجب، وانظر «همع الهوامع ٦/ ٣٢١». وهذا المذهب هو الراجح. والقول فيه كالقول في (مَن). على أنَّه إذا وقعت (ما) استفهاميةً وجبَ وصلها=

الثاني: (ما) الاستفهاميَّةُ إذا أُضِيفَ إليها اسمٌ وحُذِفَتْ ألفُها نحوَ (طالبُ مَهْ أنت؟)(١).

ومِن ذلك على الراجحِ لفظُ (إذن)، فإنَّها تُكتبُ بالنونِ لأنَّه ينبغي أن يوقفَ عليها بالنونِ، إذ هي حرفٌ مثلُ (أن) و(لن)(٢).

= وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم بين الاستمساكِ بالأصل -وهو مراعاة حال الوقف- والخروجِ عنه لعلَّةٍ مُدَّعاةٍ، فأصحابُ المذهب الأول يرون الإقامة على الأصل ويأبون مفارقته، وأصحاب المذهب الثاني يرون أنَّ البقاء على الأصل بإثبات الهاء قد يوقع في لبسٍ من جهةِ أنَّها قد تُتوهَّم هاءَ ضمير ولا سيَّما أنَّه معلومٌ عند القارئ أنَّه لا يوقَف على كلمة من حرف واحد ولا يستطاع ذلك حتى يؤتَى بالهاء. ولِأصحاب القول الأوَّل أن يجيبوا عن ذلك بأنَّ اللبس مدفوع بالقرائن غالبًا، ألا ترى أنَّك إذا كتبتَ (عِهْ درسَك) مثلًا عُلِمَ أنَّ هذه الهاء ليست ضمير المفعول به لمجيئه بعدُ. على أنَّه يمكن ضبطُها بالسكون لتنفصل عن هاء الضمير التي هي إمَّا مضمومة أو مكسورة.

(١) ومِن المعاصرين مَن يُثبت الهاء في المواضع التي يجوز الوقف عليها بالهاء وبخاصَّةٍ بعد (ما) الاستفهامية إذا اتَّصلَ بها حرف جرٍّ وحُذِفَتْ ألفها نحو (إلى مَهْ؟) و(حتَّى مَهْ؟) و(فيمَه؟) و(لِمَهْ؟). ويستحسنون ذلك إذا وقعت آخرَ كلامٍ. وإثباتُ الهاء في مِثْل ذلك جائز عند المتقدمين. وأوجَبَه ابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٨٦».

(٢) للمعاصرين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أ- رسمُها بالنون مطلقًا (إذن). وهو مذهب أكثر المعاصرين، قال عبد السلام هارون (ت١٤٠٨هـ): (والذي عليه المعاصرون الآن كتابتُها بالنون مطلقًا) «قواعد الإملاء ٣٤». وذهبَ إليه من المتقدمين المازنيُّ (ت٢٤٧هـ) على الصحيحِ والمبرِّدُ (ت٢٨٥هـ) «التصريح بمضمون التوضيح ٥/ ٢٣٨» وابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٩٠» وابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت٥٢١هـ) «الاقتضاب ٢/ ١٢٤» والزَّنجاني (ت٦٥٥هـ) «الكافي ٥/ ٣٠١٩» وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) «شرح الجُمَل ٢/ ١٧٣» والسيوطي (ت٩١١هـ) «البهجة المرضيَّة ٣٥١» وزكريَّا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) «مجموعة الشافية ٢/ ٢٦٧» =

= وإسماعيل حَقِّي (ت١١٣٧هـ) «الفروق ٩»، وقال المبرِّد: (أشتهي أن أكوي يدَ من يكتب «إذن» بالألف لأنَّها مثلُ «لن» و«أن»، ولا يَدْخل التنوين في الحروف) «إعراب القرآن ١/ ٤٦٣» و«صناعة الكتاب ١٣٦». وزعمَ ابن عصفور أنَّه مذهب **أكثر النحويين**. وزعمَ ابن خطيب الدَّهشة (ت٨٣٤هـ) أنَّه مذهب **الأكثرين** «شرح وسيلة الإصابة ٢١٥». ونسَبَه ابنُ فضَّال المُجاشِعي (ت٤٧٩هـ) إلى **الكوفيين** «معاني الحروف ١١٧» (المعزوّ خطأً إلى الرُّمَّاني. واسمه الحقُّ «العوامل والهوامل»). وهذا القول هو الراجح.

ب- رسمُها بالألف مطلقًا (إذًا). وهو مذهب **كثير من المعاصرين**. ويجب حينئذ شَكلُها بالفتحة والتنوين لئلا تلتبس بـ(إذا) الشرطية، نصَّ على ذلك ابنُ دَرَسْتَوَيهِ «الكِتاب ٩٠». ومِن أصحاب هذا المذهب **ابنُ قتيبة** (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٤٨» وابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) «الخط ١٤٥» وابن **مكِّيٍّ الصِّقِلِّي** (ت٥٠١هـ) «تثقيف اللسان ٣١٥» وابن **مالك** (ت٦٧٢هـ) «تسهيل الفوائد ٣٣٣». وجعلَه ابنُ الحاجب (ت٦٤٦هـ) **الأكثرَ** «الشافية ٤٣٢». وزعمَ ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) أنَّه مذهب **الجمهور** «مغني اللبيب ٥٠». ونسَبَه ابن فضَّال المجاشِعي إلى **البصريين** «معاني الحروف ١١٧».

ج- رسمُها نونًا إذا أُعمِلَتْ فنصبتِ المضارعَ وألفًا إذا أُلغِيَتْ، فمثالُها عاملةً ناصبةً (إذن أزورَك)، ومثالُها مُلغاةً (أزورُك إذًا) و(أنا إذًا أزورُك). وهو **مذهب بعض المعاصرين**. وهو في القديم مذهبُ **الفرَّاء** (ت٢٠٧هـ)، حكاه عنه ابنُ قتيبة «أدب الكاتب ٢٤٩». وشايعه على هذا المذهبِ **ابنُ خروف** (ت٦٠٩هـ) «مغني اللبيب ٥٠». وقد غلِطَ بعضُ العلماء على الفرَّاء فحكوا عنه العكس فزعموا أنَّه يرى رسْمَها بالألف إذا أُعمِلَتْ ورسْمَها بالنون إذا أُلغِيَتْ. والصواب إن شاء الله ما أثبتُّ. وزعمَ أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) أنَّ الفرَّاء رجع عن ذلك وأنَّه قال: (وأحبُّ إليَّ أن تكتبها بالألف في كل حال لأنَّ الوقوف عليها في كل حال بالألف) «صناعة الكُتَّاب ١٣٦». وهو وهم ظاهر، فإنَّ هذا الكلامَ كلامُ ابن قتيبة في «أدب الكاتب ٢٤٩» أتْبَعَه كلامَ الفرَّاء من غير فصلٍ فأوهَمَ. وهذا ما فهِمَه ابنُ السِّيد البَطَلْيَوسي في «الاقتضاب ٢/ ١٢٤». ورسمُ المصحف يحتمل المذهبين الثانيَ والثالثَ لأنَّ جميع مواضع ورود (إذن) في المصحف وقعت (إذن) فيها مُلغاة غير عاملة. =

وشذَّ عن ذلك ثلاثةُ مواضعَ راعَوا فيها الوصلَ لا الابتداءَ والوقفَ، وهي:

= وسببُ اختلافهم في ذلك تعارضُ الأثرِ والقياس، فمَن قدَّمَ ظاهرَ الأثرِ رأى رسْمَها بالألف لثبوتها في المصحف بالألف مع الوقف عليها بالألف ونطقِها نونًا في الوصل، ومَن ركَنَ إلى القياس رأى رسْمَها نونًا لأنَّها حرفٌ، والحروفُ لا تُنوَّن، ومَن رأى التوفيقَ بين الأثَر والقياس رأى رسْمَها بالنون إذا أُعمِلَتْ وبالألف إذا أُلغِيَتْ لأنَّها لم تأتِ في القرآن إلَّا مُلغاةً.

وبيانُ الحجَّة في هذه المسألة أن نقول: إنَّ النظر يدلُّنا على أنَّ أصل (إذن) هو (إذ) الظرفية وأنَّها نُوِّنَتِ التنوينَ الذي يسمُّونه تنوين العوض فصارت (إذًا). وبذلك قال الرضيُّ (ت٦٨٦هـ) «شرح الكافية ٤/ ٣٩». فمَن رأى رسْمَها بالألف فهذه حجَّته من النظر إذْ كان هذا أصلها، مع الاعتضاد برسمها كذلك في المصحف. فلما طالَ تقلُّبها في كلامهم أخرجوها عن أصلها يقينًا فنصبوا بها المضارع بشرائط معلومة نحو (إذن أزورَك غدًا). وإذا كانت هي الناصبةَ فينبغي أن تُعَدَّ حرفًا لأنَّها لو كانت ظرفًا لم يكن لها أن تعمل هذا العمل. ولا يجوز القول بإضمار (أن) بعدها لأنَّ ذلك يَضطرُّ إلى تأويل (أن) وما بعدها بمبتدأ وادِّعاءِ خبر محذوف وجوبًا لا دليل عليه ولم يُر منطوقًا به قطُّ. وإذا كانت حرفًا لم تُنوَّن لأنَّ التنوين من خصائص الأسماء، فيكونُ آخرُها نونًا لا تنوينًا، فتُرسَم (إذن) ويوقف عليها بالنون. وليس ببدعٍ أن يتحوَّل الاسم حرفًا، فقد ادُّعي ذلك في (إذما) لمَّا اتَّصلَتْ بها (ما)، وادَّعاه بعضهم أيضًا في ضمير الفصل. وليس ببدعٍ أيضًا أن يصير التنوين نونًا، فقد قيل ذلك في (كأيِّن) و(كائن). ويوقَف عليهما بالنون وبحذفها «التذييل ١٠/ ٥٢، ٥٦». وانظر «النشر ٣/ ٣١٠، ٣١١». ويجوز أن تكون هذه حجَّة مذهب التفصيل الذي ذهب إليه الفرَّاء وغيره في رسم (إذن) بالنون إذا عمِلت. فأمَّا إذا لم تعمل فلَهُ أن يدَّعي أنَّها باقيةٌ على أصلها مِن الظرفية. هذا مع احتمال رسم المصحف لهذا القول. ورأيي أنَّها حرفٌ أبدًا سواء أعمِلت أم لم تعمل، وذلك أنَّه قد ثبتَ عندنا مجيئها حرفًا إذا عمِلت، وقد استبهمَ أمرها إذا لم تعمَل، فجاز أن نَفهم من معناها أنَّها حرفُ جواب، وجاز أن نفهم أنَّها ظرف زمان، فكان الوجهَ أن نردَّ مبهَم أمرها إلى مُبيَّنِه فنقضيَ بحرفيتها ولا سيَّما أنَّها تقع مواقع لا يقع فيها الظرف لتقدُّمها على عاملها حيث يقبح =

الأَوَّلُ: نونُ التوكيدِ الخفيفةُ نحوَ (لأَجتهِدَنْ)، فإنَّها تُرسَمُ بالنونِ معَ أنَّه يُوقفُ عليها بالألفِ (لَأَجتهِدَا)[1].

= ذلك نحو (إذن ربما أحضر) و(إذن لا أحد هنا). ويقوِّيه أنَّهم ربما حذفوا الهمزة فقالوا: (ذَن لا أفعل)، وهي حينئذ نون لأنَّ التنوين لا يدخل على الحرف الواحد «معاني القرآن ١/ ٨٩» (لقطرب). وصحيحٌ أنَّ القُرَّاء يقفون عليها في المصحف بالألف، ولكنَّهم يتَّبعون في ذلك رسْمَها مراعِينَ حالَ الوقف عليها. وليس كلُّ ما في المصحف جاريًا على مراعاة حال الابتداء والوقف. وفي هذا يقول المبرِّد: (وكتبوا في المصحف أشياء على الوصل لا يصلح الوقوف عليها على ما كُتِبت به)، ثم ذكر منها ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ١٨﴾ [العلق] وقال: (فمن وقف بغير الواو فلاحن) «الخط ٧» (للمبرِّد، المنشور في «مجلة جامعة تكريت، ١١/ ١٩/ ٢٠١٩»). وكان الكسائيُّ (ت١٨٩هـ) يقول في رسم (أَيُّه) في ثلاثة مواضع من القرآن من غير ألف: (هذا مِن عمَلِ الكاتب) «إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٧٩»، وكان يقف عليها بالألف. وكان أبو عمرو (ت١٥٤هـ) ويعقوب (ت٢٠٥هـ) يقفان على (كأيِّن) بالياء خلافًا لرسم المصحف «النشر ٣/ ٣١٠».

والذي نراه أنَّه يوقف على (إذن) بالنون في كلِّ أحوالها لأنَّها حرف. وقد حكاه قطرب (ت بعد ٢١٠هـ) «معاني القرآن ١/ ٨٨». ولو سلَّمْنا أنَّه يوقف عليها بالألف فجائزٌ أن تُكتب بالنون إمعانًا في الفرق بينها وبين (إذا) الظرفية وتوقِّيًا لوقوع اللبس بينهما.

(١) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- رسمُ نون التوكيد الخفيفة بالنون. وهو مذهب **جمهور المعاصرين**. وقد حكاه **أبو بكر الصولي** (ت٣٣٥هـ) «أدب الكُتَّاب ٣٤٤». ونسبَه ابنُ فضَّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) إلى الكوفيين «النُّكَت ٥٦٣». وهو الراجح.

ب- رسمُها ألفًا. وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وهو رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٥، ط الثالثة». وعليه **جمهور المتقدمين**. وجعله ابنُ الحاجب **الأكثرَ** «شرح الشافية ٢/ ٩٠١» (لابن الحاجب). ونسبَه ابنُ فضَّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) إلى البصريين «النُّكَت ٥٦٣». وعليه **رَسْمُ المصحف**.

وسبب اختلافهم في ذلك التعارضُ بين الأثر والقياس، فمَن أخذ بظاهر الأثر مع وجهٍ=

الثاني: المبدوءُ من الأسماءِ بهمزةِ وصلٍ تليها همزةٌ بإطلاقٍ، والمبدوءُ من الأفعالِ بهمزةِ وصلٍ تليها همزةٌ بشرْطِ ألَّا تُسبَقَ بواوٍ أو فاءٍ، فمثالُ الأسماءِ (بطاقةُ ائتمانٍ) (وائتلافٌ)، ومثالُ الأفعالِ (ائتِ) (ثُمَّ اؤْتُمِنَ) (اللهمَّ اؤْجُرْني في مصيبتي)، فإنَّ هذه الألفاظَ وأمثالَها تُنطقُ في الوصلِ بالهمزِ وفي الابتداءِ بالإبدالِ (ايْتمانٌ) (ايْتلافٌ) (ايتِ) (اُوْتُمِنَ) (اُوْجرني)، ولكنَّها تُرسَمُ جميعًا بالهمزِ باعتبارِ الوصلِ. فإنْ سُبِقَ الفعلُ بواوٍ أو فاءٍ عومِلَتْ همزتُه معاملةَ الهمزةِ المتوسِّطةِ كما مضى بيانُه، فتُكتبُ (وأْتِ) (فأْتُمِنَ) (فأْجُرني)[1].

= من القياس أيضًا رأى رسْمَها بالألف لأنَّها مرسومةٌ في المصحف بالألف مع إجماعهم على أنَّها تُبدَل ألفًا عند الوقف في المصحف وغيره، والرسمُ موضوعٌ على مراعاة الوقف لا الوصل. ومن أخذ بالقياس مع نصيبٍ من الأثر رأى رسْمَها بالنون لأنَّها وإن كان الوقف عليها بالألف فهي في صيُّور أمرها نونٌ لا ألفٌ، يدلُّ على ذلك أنَّها مخففة من النون الثقيلة، والثقيلةُ نون محضة لا تُبدل ألفًا، وإنما وقَفوا عليها بالألف ابتغاءَ الخِفَّة، فشابهتِ التنوينَ، وما هي بتنوينٍ. ولو راعينا حالَ الوقف لوجب أن نحذفها مع واو الجماعة وياء المخاطبة نحو (اضربُنْ واضربِنْ) فنكتبَها (اضربُوا واضربِي) لأنَّ الوقف عليها إنما يكون بحذفها، وهم مجمعون على كتْبِها حينئذ بالنون مخالفين بذلك مراعاة حال الوقف. هذا مع أنَّ رسْمَها ألفًا قد يَلبِسها أحيانًا بألف الاثنين نحو (اذهبا). فإن انفصلوا عن هذا باشتراط أمن اللبس لرَسْمها ألفًا كما فعل ابن مالك «تسهيل الفوائد ٣٣٣» أدَّى هذا إلى أن تكون لها صورتان، وفي هذا إعنات ومشقَّة وتكليف للكاتب بمراعاة المعنى والسياق. فإن ألحقناها علامة التنوين فرسمناها (اذهبًا) لم يكن ذلك مرضيًّا لأنَّ هذه العلامة خاصة بالتنوين، ونونُ التوكيد ليست تنوينًا كما بيَّنَّا. وبعدُ فإن من العرب من يقف عليها بالنون، حكى ذلك أبو بكر الصوليُّ «أدب الكُتَّاب ٣٤٤»، فسائغٌ أن تراعى لغتهم. هذا مع إلحاقها في الصورة بالنون الثقيلة، وهي تُرسم نونًا بلا خلاف.

(١) ومن المعاصرين من يُجري الاسم إذا سُبِق بواو أو فاء مُجرى الفعل فيكتبه (وأْتلاف) (فأْتمان). وقد مرَّ ذكرُ هذا، انظر (صـ٢٩) و(صـ٣٩).

متنُ

قوانين الإملاء

مجرّدًا من الحواشي

فهرس الموضوعات

متن قوانين الإملاء مجرّدًا من الحواشي

قوانين الإملاء

9 789778 610352

DorratAlghwas@gmail.com
@ DorratAlghwas
+20-102-061-8214

درة الغواص
لنشر مكنون العلم ومصونه